الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

أ.د عبد الرحمان بن سانية أ. شيلق رابح
جامعة غرداية

ملخص

تلعب وظيفة الائتمان المصرفي دوراً هاماً في تحقيق أهداف البنوك التجارية ، حيث يسيطر الائتمان على معظم أصول هذه البنوك ، كما يساهم الائتمان بالنصيب الاكبر من الدخل التشغيلي لهذه البنوك ، ويواجه الائتمان المصرفي تحدياً كبيراً يتمثل في مخاطر الائتمان المصرفي والتي تعوق تحقيق الائتمان المصرفي لأهدافه

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة . فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية .

وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها .

Abstract :

Bank credit function plays an important role in realizing the targets of commercial banks , so that the credit dominate the most of assets for these banks , also the credit contribute by bigger share of operational income for these banks .

Bank credit faces High challenge that it is bank credit risks which hinder realizing goals of bank credit .

In today's increasingly competitive financial world, risks are becoming unavoidableface of banking life especially with the growing body of banking activities and the reliance on technology.The effect of these risks varies from one bank to another .Since exposure to credit risk continue to be the leading source of problems in banks supervisors should evaluate ,identify, analyse and then effectively manage different sources of these risks. The effective management of credit risks is critical component of a comprehensive approach to risk management and essential to the long -term success of any bank.

This paper aims to describe risks that banking institutions are still facing and how to manage the credit risk effectively.

مقدمة:

تحمل العمليات الائتمانية في طياتها خطرا أو مجازفة محدودة أو كبيرة ، والبنك يتوقع في كل عملية ائتمانية عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم لسداد القرض وفوائده بالكامل أو في مواعيدها المحددة، وقد يحدث أن يعجز العميل في سداد ديونه نهائيا وقد تتكرر هذه العملية نتيجة لظروف متوقعة وقد يترتب على ذلك جمود في رؤوس الأموال ويحتمل أن تخلق للمصرف صعوبات كثيرة ولذلك فإن أي عملية انتمائية لا تخلو من المخاطر ولقد أثبتت التجارب انه ليس هناك ائتمان خال كلية من الأخطار مهما كانت الضمانات المقدمة.

لذا يواجه البنك عند ممارسة عمليات الإقراض مشكلة تقدير المخاطر المختلفة التي تحيط بالقرض ،ومن ثم يحاول التقليل من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك العائد المتوقع من القرض وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها وهذا بالطبع يؤدي إلى نتائج باهظة التكاليف وآثار وإفرازات معقدة التركيب، ليس فقط على الجهاز المصرفي بل على الدولة

الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

جميعها لتأثيرها الخطير والمتشابك على النشاط الاقتصادي بشكل عام وليس فقط في الحاضر لكن أيضا على المستقبل ولما تحده هذه المشكلة من عدم استقرار وتقويض لبنيان الثقة في البنك بل وامتدادها أيضا إلى باقي عناصر وأجزاء ووحدات الجهاز المصرفي بالكامل.

وفي هذا المنطلق تطرح الإشكالية والتي تتمحور حول، ما هي الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض المصرفية وكيفية إدارتها والحد منها؟

وهو ما يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالديون المتعثرة ؟
- ما هي أسباب تعثر الديون ؟
- ما هي أساليب التقليل من تعثر الديون والحد منها ؟

وعلى ذلك قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور وهي كالتالي:

المحور الأول: الإطار النظري للديون المتعثرة ؛

المحور الثاني: أسباب تعثر الديون ؛

المحور الثالث: وسائل الحد من الديون المتعثرة .

المحور الأول: الإطار النظري لتعثر الديون

التعثر عموما هو حادث عرضي مفاجئ نتيجة ظهور عائق غريب في مجري طريق المسيرة يخل بالتوازن ويفقد القدرة على الحركة، وهو بالتالي يختلف عن السقوط والتحكم والانهيار ونفس المفهوم ينطبق على القروض المتعثرة التي تعتبر حالة خاصة تظهر من خلال عدة مؤشرات وتؤدي إلى جملة من الآثار.

أولا: مفهوم الديون المتعثرة:

يمكن تعريف الدين المشكوك في تحصيله أو الدين المتعثر بأنه الدين الذي يقدر البنك استناد إلى المركز المالي للعميل، ضمانات الدين وإمكانية سداده، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة، مع احتمال استهلاكه كله أو بعضه[1].

كما يرى البعض أن الدين يعتبر متعثرا متى توقف المدين عن دفع الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها فيضطر البنك لاتخاذ الإجراءات القانونية ضده[2].

وتنقسم ديون البنوك إلى ثلاثة أنواع[3]:

- ديون عادية: لا يواجه البنك أية مشاكل في استردادها وهذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة.
- ديون معدومة: وهي الديون التي استنفذ البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة فضلا عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة وتعذر عليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور أي أموال.
- ديون متعثرة: وهي تقف وسطا بين ديون البنك العادية والمعدومة.

وتعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن سداها في تواريخ الاستحقاق إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضين من الوفاء بالتزاماتهم بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت بهم[4].

وهكذا تتعدد المداخل في تحديد مفهوم التعثر وإن كانت متقاطعة فيما بينها، حيث نجد بعض الآراء حاولت إلى وضع مفهوم للتعثر من وجهة النظر المصرفية معرفة المشروع المتعثر بأنه المشروع الذي لا يسدد الفوائد في مواعيدها، ولا يسدد

الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

الأقساط عند استحقاقها، وهو دائم الطلب لإعادة أو تأجيل الأقساط، أو هو العميل الذي ترفض له شيكات على حساباته لدى البنك ولم تتخذ ضده أية إجراءات[5].

وينظر البعض الآخر إلى التعثر من وجهة نظرة اقتصادية حيث يرى أنه يقصد بالمشروعات المتعثرة تلك المشروعات التي لا يكفى دخلها لتغطية نفقاتها ، أو المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفه رأس المال، ويعد المشروع متعثرا إذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السيولة[6].

ومما سبق نستطيع أن نخرج بمفهوم عام للتعثر حيث يمكننا القول بأن[7]:

أ-المفهوم المصرفي للتعثر: وهو مواجهة المشروع لملابسات ذاتية وخارجية تؤدي إلى عدم قدرته على توليد مردود مالي أو فائض نقدي من عائد النشاط يكفي لسداد التزاماته - وبصفة خاصة الالتزام قصير الأجل- وإلى عدم قدرته على تغطية هذه الالتزامات سواء من مصادر ذاتية أو من مصادر خارجية أيضا.

ب- المفهوم القانوني للتعثر: هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته وديونه المستحقة الأداء.

ت- المفهوم الاقتصادي للتعثر: هو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بالرغم من زيارة الأصول عن الخصوم.

ثانيا: أنواع الديون المتعثرة.

للديون المتعثرة أنواع عديدة، ويمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس، وهو ما يجعلنا نعرض لكل منها بشئ من الإيجار:

1- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط

تنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما[8]:

1-1 ديون متعثرة مخططة مرحلية: وهي نتيجة ذات طابع خاص معروفة مقدما ومتنبأ بها بسبب حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

1-2 ديون متعثرة عشوائية الحدوث: و هي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، و تؤدي إلى إختلال موارده و إلى عدم قدرته على السداد.

2- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين أساسيين:

2-1 الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية: وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي تلك التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها وسواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة، أو عن عدم اهتمام[9].

2-2 الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية: وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، وهذا النوع من الديون يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثرة ذاته، ويمكن لنا أيضا أن نقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسبب في تعثر هذه الديون إلى الآتي[10]:

أ- ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان.

ب- ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجة أخرى مثل الظروف المحيطة.

3- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها

ووفقا بهذا الأساس يتم تقسيم أنواع الديون المتعثرة إلى نوعين أساسين هما[11]:

3-1 ديون متعثرة وهمية خداعية:

وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات، وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرون بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية نشاط إجرامي تقوم به.

3-2 ديون متعثرة حقيقة فعلية:

وهي تلك الديون التي تحدث فعلا لا عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وتعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

4- تصنيف الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها:

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة هما[12]:

4-1 الديون المتعثرة العارضة:

أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها بسيطة.

4-2 الديون المتعثرة الدائمة: وهي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به، أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع.

5- تصنيف الدين المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها و تشابكها:

وفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى نوعين هما:[13]

5-1 ديون بسيطة سهلة التعامل معها: وهذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدته قصيرة، ويستخدم في تمويل قصير أو متوسط الأجل، أي القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد. ولكن نتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له التعثر، ونظرا لبساطة أسبابها وآثارها يسهل علاجها والقضاء عليها، وبالتالي يتجنب المشروع مخاطرها ويستعيد حيويته ونشاطه بعد القضاء على هذه الظروف العارضة.

5-2 ديون متعثرة معقدة: هذا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، أي أن الغالب عليها أنها قروض مشتركة، تتداخل وتتشابك أسبابها بنتائجها، ومظاهرها بعواملها، ويتحول السبب فيها إلى نتيجة والعكس صحيح، وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج الأمر إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية مستفيضة واقتراح العلاج لها.

6- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها.

حيث يتم تصنيف الديون المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية: [14]

6-1 دين متعثر أولي في مرحلة التكوين: لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا تثير انتباه المقرضين، حيث أن مخاطرها لا زالت أولية.

الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

2-6 دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو: حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوط واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع.

3-6 دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج: حيث بلغ شدة أزمتة وأقصى حد له، وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع واستمراره، وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

4-6 دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون.

الشكل رقم (1): يوضح أسس تصنيف الديون المتعثرة.

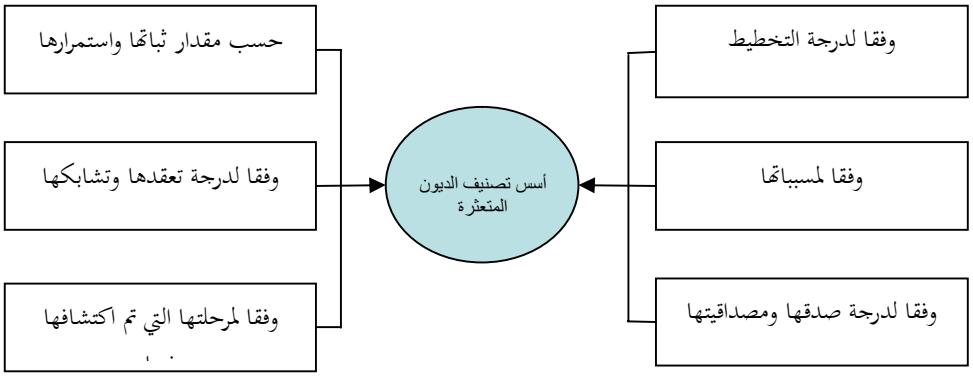

المصدر : محسن أحمد الخضيري، الديون **المتعثرة**،

ثالثا: مراحل التعثر المالي.

لا بد لنا أن نوضح أن التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ لكنه يكون المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى الفشل المالي الكامل وتذكر هذه المراحل كما يلي:[15]

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة ما قبل ظهور التعثر أو الفشل المالي حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية وأهمها:[16]

- النقص في الطلب على المنتجات المشروع؛
- ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج؛
- ضعف الموقف التنافسي للمشروع؛
- الزيادة في تكاليف التشغيل؛
- انخفاض معدل دوران الأصول؛
- انعدام التسهيلات البنكية الكافية.

ويترتب على ما سبق عدم قدرة المشروع على تحقيق أرباح أو أصول المشروع إلى ربح أقل من المبلغ المناسب لتغطية المخاطرة.. وفي هذه المرحلة تكون القيمة السوقية للمشروع أكبر من مجموع خصومه إلا أن المشكلة التي تواجه المشروع هي نقص في السيولة في الأجل القصير.

2- المرحلة الثانية: [17]

وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية، ويكون في حاجة ماسة للنقديات، وذلك على الرغم من امتلاكه لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماتها الإجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية.

وهذه المرحلة في الواقع الأمر ليست إلا مقدمة للمرحلة التالية، حيث تكون المشكلة الرئيسية التي تواجه المشروع هي نقص في السيولة في الأجل الطويل.

3- المرحلة الثالثة:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروعات على استخدام سياساتها العادية في الحصول على النقديات المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة ومقابلة نموها المطلوب وصعوبة تحويل جزء من أصولها إلى نقدية في التوقيت الذي يطلب فيه الدائنون الحصول على ديونهم، ويمكن القول أن هذه المرحلة ترتبط بعدة ظواهر سلبية تعطى المؤشرات الأولى للمرحلة الرابعة والأخيرة وهي مرحلة التعثر الكامل أو الفشل المالي، ولعل أهم هذه الظواهر ما يلي:

- خلل الهيكل التمويلي للمشروعات وبصفة خاصة عدم تناسب حقوق الملكية مع حجم المشروعات بما يؤدي إلى زيادة الرافعة المالية .
- تآكل رأس مال المشروع نتيجة لعدم قدرة المشروع على استرداد كامل الأموال التي يتم إنفاقها في دورة تحول الأصول.
- تضخم المخزون السلعي نتيجة لتباطؤ دوران البضائع وركودها.
- تعاظم مديونيات لدى الجهاز المصرفي.

المرحلة الرابعة:

وهذه المرحلة مرحلة التعثر الكامل أو الفشل المالي، وتكون القيمة السوقية للمشروع في هذه المرحلة أقل من مجموع خصومه، ويصبح غير قادر على سداد الالتزامات المستحقة عليه قبل الغير بكامل قيمتها وهو الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى الإفلاس.

الشكل رقم (2): الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع.

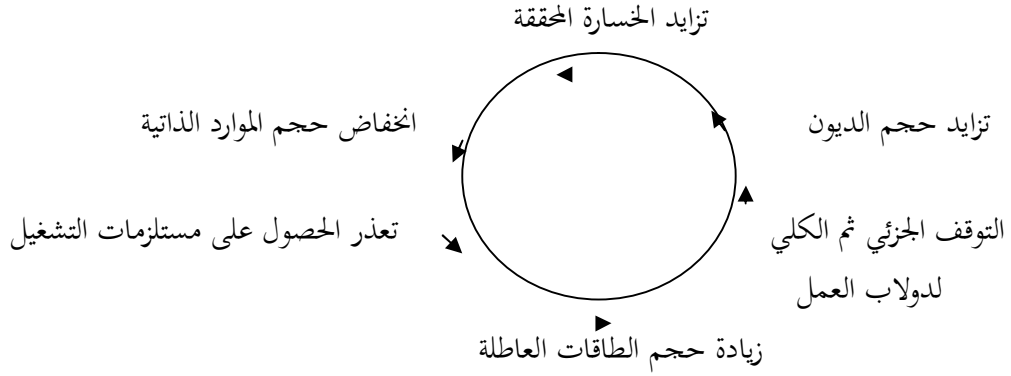

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان و أمر محدداتها، منشأة المعارف، مصر 1994، ص362.

الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

المحور الثاني: أسباب تعثر الديون.

تتعدد مخاطر الائتمان بتعدد مصادرها وأسبابها والظروف المحيطة بها، فمنها ما يتعلق بالعميل المقترض، ومنها ما يتعلق بالبنك المقرض ،ومنا أيضا ما هو متعلق بالظروف العامة، ومنها أخيرا ما يعود إلى نمو واتساع نطاق الاقتصاد.

أولا: مجموعة الأسباب الخاصة بالعميل: [18]

وترجع أهم أسباب تعثر العملاء إلى:

1- حداثة خبراتهم في النشاط الذي يقومون بتمويله وبصفة خاصة إذا ما كان هذا النشاط يتم ممارسته لأول مرة في الدولة ولا توجد بها خبرات سابقة في هذا المجال.

2- دخولهم في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك واستخدام تسهيلات البنك الائتمانية في تمويلها وبصفة خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تنطوي على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة تتم في الخفاء.

3- سوء الإدارة القائمة بأعمال المشروع وعدم كفاءة المسئولين.

4- عدم الفصل بين الأموال الخاصة بالعميل وبين أموال المشروع الذي يريده مما يؤدي إلى توسع العميل في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الشخصية.

5- فقد الشركة لأحد أسواقها الرئيسية أو عملائها الكبار وعدم قدرتها على إيجاد عميل أو سوق آخر يستوعب إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة المخزون وانخفاض الربحية والعائد وارتفاع التكاليف.

6- ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المنشأة على إحداث توافق بين احتياجاتها وبين إيراداتها من التمويل.

7- سؤ وعدم كفاءة النظام المحاسبي المستخدم في المنشأة.

8- توسع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من المصادر غير المصرفية مثل الموردين والموزعين والمستهلكين فضلا عن حصوله على قروض وتسهيلات مصرفية بشكل مغالى فيه واستخدامها في غير الغرض المخصص لها أو دخوله في مغامرات ومضاربات وصفقات مشبوهة أو غير مدروسة.

9- توسع العميل في عمليات البيع الآجل وعلى نطاق واسع ودون دراسة واعية للعملاء الذين قدم لهم الائتمان وعدم قيامهم بالسداد.

10- اعتماد المشروع أو الشركة المقترضة على دراسة جدوى خاطئة أو غير سليمة ومبنية على افتراضات غير واقعية، سواء بالنسبة لقدرتها على توقع حركة التدفقات النقدية أو بالنسبة لمعدل العائد على الاستثمار ومدى توافقة مع معدل العائد المدين للمشروع.

11- قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد إلى البنك.

12- استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك أو عدم التزامه بالشروط والضوابط التي وصفها له البنك لاستخدام التمويل المقدم للمشروع.

13- هبوط مستوى جودة المنتجات وانصراف المستهلك عنها إلى منتج بديل نتيجة عدم مراعاة قواعد وشروط التوحيد القياسي واعتبارات واختبارات الجودة.

14- عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقاته مع أصحاب النفوذ أو استخدام الأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على أموال البنك وقيامة بإعلان إفلاس المشروع وهروبه إلى الخارج، أو الدخول في منازعات قضائية عقيمة وطويلة بهدف حرمان البنك من استرداد حقوق أو بعض هذه الحقوق والمماطلة في السداد طمعا في الإعفاء من الفوائد ومن

الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

بعض أقساط القرض الذي حصل علية وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي تعود إلى العملاء والتي يتعين على البنوك الحذر منها خاصة وان هناك من العملاء ما يملك القدرة على خداع رجال المصارف، لما يملكه ويجيده من وسائل وحيل للخداع وما لديه من قدرة على توريط أصحاب النفوذ في العلاقات وصداقات شخصية ومعاملات غير رسمية والتجارة بها واستخدامها كوسائل ضغط على متخذ القرار بالبنك والذي بدوره يقوم بالضغط على الباحث الائتماني وعدم إعطاءه الوقت اللازم للدراسة والذي يضطر تحت هذا الضغط إلى التغاضي عن كثير من التفاصيل الدقيقة التي لو لم يتغاضى عنها لاستطاع أن يكتشف المخاطر الجسيمة الواضحة في هذا العميل.

كما أن هناك أسباب ترجع للمشروع ذات نفسه وتتمثل في سؤ إدارة الإنتاج وسؤ التسويق وسؤ الإدارة المالية.[19]

ثانيا: مجموعة الاسباب التي ترجع إلى البنك

قد يرجع التعثر إلى أسباب ترجع إلى أساسا إلى البنك يمكن توضيحها بالشكل التالي:

الشكل رقم (3): أسباب تعثر الديون الراجعة إلى البنوك

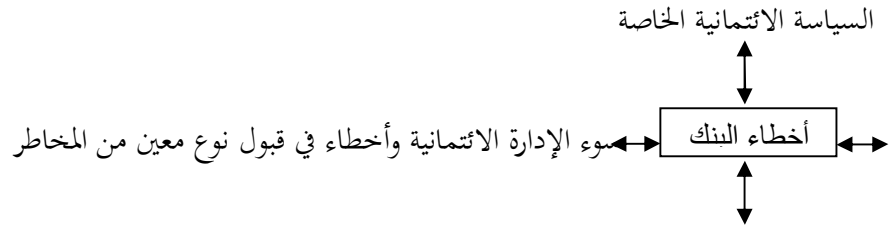

المصدر: محسن احمد الخضيري، مرجع نفسه ذكره، ص 100 .

1- السياسة الائتمانية الخاصة: [20]

السياسة الائتماني الخاصة هي الخطة التي ينتهجها البنك نحو تجميع موارده وتنميتها،وكذا الاستثمار واختيار أوجه الاستثمار التي يفضلها حيث يقوم بالموازنة بين هذه الموارد وبين أوجه استخدامها. ومن مخاطر السياسة الائتمانية الخاصة خطر تجميد الموارد وعدم التوازن بين حركتها وحركة القروض.

وتظهر هذه المخاطر بوضوح لدى أول بادرة من بوادر الاضطراب الاقتصادي إذ يلجأ المودعون إلى سحب ودائعهم في الوقت الذي تزداد فيه الطلبات على القروض، وفيما يلي عرض لأهم صورها: [21]

أ- غياب سياسة سليمة للإقراض داخل البنك، يتوافر لها الوضوح ويتصل بها علم وفهم المستويات الائتمانية المختلفة داخل البنك، بوحداته المختلفة تؤدي إل المزيد من المخاطر.

ب- ضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي، ومن ثم إسناد العمل الائتماني إلى عناصر لا تتوافر لديها أي مقومات الأداء اللازمة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالعاملين على مستوى السلطة الائتمانية المنوط بها اعتماد قرارات منح الائتمان.

ت- عدم توافر نظام كفء وفعال للمعلومات الائتمانية.

ث- غياب المتابعة السليمة والمستمرة من جانب البنك.

ج- ضعف نظم العمل والرقابة الداخلية.

2- أخطاء تقدير الضمانات المقدمة: [22]

الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

الضمان هو كل أصل مادي ومعنوي يمكن تسييله وتحويله إل نقدية بسهولة ويسر، ويكفى ناتج التمويل أو التسييل لسداد أصل القرض وفوائده وأعبائه، ومن ثم فإن الضمانات أيا كان نوعها تتعرض إلى تقلبات في القيمة، وهو ما يقتضي التحوط والحذر والحرص في التعامل معها، وعادة ما تحدث عدة أخطار في تقدير الضمانات المقدمة وفيما يلي عرض لأهم صورها.

أ- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل مثل المغالاة في تقدير قيمة الأراضي والمباني والعقارات بالنسبة للبنوك الصناعية، أو المغالاة في قيمة المخزون والبضاعة وأوراق القبض والأسهم والسندات بالنسبة للبنوك التجارية.

ب-عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها أو حيازته والقوانين المنظمة لتداولها وبيعها والشروط الخاصة بتخزينها.

ت-عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعية البضائع المقدمة كضمان والتي تتسم أسعارها بالتقلب الشديد أو بانصراف المستهلك عنها.

ث-عدم تغطية البضائع المرتهنة ببوالص التأمين ضد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها.

ج- عد متابعة عدل دوران البضاعة ومطابقتها وفقا للأسس السليمة.

ح- الموافقة على قيام العميل بسحب جزء من الضمانات المقدمة أو التصرف فيها دون سداد القيمة التسليفية التي كان يغطيها هذا الضمان.

خ- التوسع في سحب البضائع مقابل إيصالات أمانة لا يراعى سداد قيمتها في مواعيد استحقاقها والموافقة على مد أجال هذا الاستحقاق بشكل متكرر مما يشجع العميل على عدم الجدية في السداد.

د- حدوث ازدواج في التمويل بضمان ذات البضاعة المرهونة أو بضمان ذات الضمانات المقدمة للبنك خاصة فيما يتصل بالبضائع المفتوحة عنها اعتمادات مستدنة .

ذ- عدم تقدير حدود المخاطر الخاصة بالضمان المقدم.

ر- تبادل الضمانات فيما بين عملاء البنك مما يؤدي إلى عدم تغطية الضمان الإجمالي بمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهؤلاء العملاء والتي تتجاوز كثيرا هذا الضمان وبصفة خاصة عندما يتحالف بعض التجار ضد البنوك، ويتبادلون الضمانات فيما بينهم سواء في شكل كمبيالات مجاملة، أو يقوم كل منهم بضمان الآخر لدى بنك معين. وهكذا تتعدد القروض، بينما يكون الضمان واحد، فإذا ما تعرض أي من هؤلاء العملاء لمتاعب فإنه سيؤثر على باقي العملاء وعلى البنوك المقرضة.

ز- عدم الحصول على ضمانات ذات طبيعة تأثير خاصة على العميل مثل ضمانات تولد لدى العميل الأثر النفسي والاجتماعي والتشغيلي بشكل يجعله يفكر قبل ارتكاب خطأ مع البنك، والهرب بأمواله.

ومن هنا فإن الضمان الجيد عنصر رئيسي وأساسي في اتخاذ القرار الائتماني، و عنصر يصعب - إن لم نقل يستحيل- التغاضي عنه أو إهماله أو تجاهله، كما يجب أن يخضع الضمان للمراجعة والكشف الدوري للتأكد من سلامته وصحته وتوافر كافة الشروط الخاصة بصلاحيته واستمراره كضمان للقروض والتسهيلات التي حصل عليها المشروع.

3- أسباب تتعلق بالدراسة الائتمانية

يمكن تلخيص الأسباب التي ترجع إلى هذا العنصر فيما يلي:[23]

- عدم توافر مبادئ الإقراض الجيد في القرارات الائتمانية.
- ضعف الجدارة الائتمانية للمقترض.

- قصور القرار الائتماني وعدم صياغته بشكل سليم ومنطقي ومتكامل.
- قصور وعدم سلامة الدراسة الائتمانية بشكل عام مثل عدم تكامل عناصرها أو إغفال بعض الجوانب فيها.
- عدم التزام الدراسة بمحددات وضابط السياسة الائتمانية للبنك
- عدم استخدام الأساليب العلمية في دراسة الجدوى، خاصة بالنسبة لقرارات منح الائتمان متوسط وطويل الأجل.
- عدم كفاية الرقابة والإشراف من جانب أعضاء لجنة الائتمان أو السلطة المخولة بالموافقة عليه. [24]
- رعونة القائمين بالعمل الائتماني وعدم اقتناعهم بأهمية الدراسات الائتمانية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.
- عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السليمة والواقعية عن العملاء وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدرتهم على سداد التسهيلات الممنوحة.
- عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل للبنك.
- المغالاة في تقدير احتياجات العميل التمويلية، وعدم دراستها بشكل سليم ومن ثم منح العميل تسهيلات ائتمانية تزيد عن حاجة نشاطه الرسمي الذي يمارسه مما يدفعه إلى استخدامها في أنشطة أخرى خلاف المطلوب تمويلها وقد تكون ذات مخاطرة مرتفعة وغير مدروسة.
- عدم الدقة في تحديد إجمالي التزامات العميل المقترض المتعين سدادها للغير ومدى قدرته على الوفاء بهذه الالتزامات من خلال موارد نشاطه الذاتية.
- عدم متابعة استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة والتأكد من توافر الشروط الخاصة باستخدام هذه التسهيلات واستيفائها باستمرار.

4- عدم التقدير السليم في حساب المخاطر المرتبطة بالعملية المطلوب تمويلها:

وهي أهم أسباب تعثر الديون، حيث يغلب على البنك عند اتخاذه القرار منح الائتمان تغليب جانب الربح على جانب المخاطرة ومتجاهلا عن عمد أو عن عدم معرفة العلاقة الحاكمة، المطردة بين الربح والمخاطرة التي تصورها معادلة: الربح =المخاطرة ، وبالتالي كلما زاد الربح زادت الخاطرة والعكس صحيح.

وعلى الرغم من أنه يفترض أن البنوك التجارية تتحفظ في تمويل "بذرة رأس المال" باعتباره المال اللازم للابتكار والتجارب وفي المراحل الأولى حيث المخاطرة واضحة وكبيرة وحيث الفكرة لم تثبت بعد، وإذا كانت تلك البنوك تتهرب من مرحلة البحوث الأساسية فأنها تتخوف أيضا من التمويل في بداية المراحل التجارية حيث لا يوجد يقين من إقبال المشترين على السلع، ونجد البنوك التجارية ترحب بالتمويل عندما تكون المكاسب واضحة والمخاطرة معقولة وهذا طبيعي ومنطقي لأن ذلك يلائم طبيعتها، وحتى عندما تتقادم السلع أو يحدث تدهور في موقف الشركة فأن البنوك التجارية تكون حذرة في تقديم العون للمخاطرة الكبيرة التي يحملها هذا الموقف المتدهور لهذه الشركة.[25]

إلا إنه بالرغم من ذلك فإن الملاحظ على إدارات البنوك أنها تغلب جانب الربحية دون النظر إلى تلك التحفظات السالف ذكرها ولذا تقوم بالموافقة على المشروعات التي تعطي عائدا أكبر، مما يوقعها في العديد من القرارات الخاطئة مثل:

- تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد الذي يحققه وبالتالي عندما تتحقق المخاطرة يواجه البنك مشكلة يصعب معالجتها ويجد نفسه مضطرا لتحمل كافة المخاطرة.

- تمويل المشروع اعتمادا على عائد تشغيله ودون أخذ الضمانات الشخصية والمادية الكافية التي يمكن الرجوع إليها واستيفاء حق البنك ببيعها وتسليفها.
- السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل استيفاء الشروط.
- استخدام التسهيلات دفعة واحدة وضعف المتابعة المستمرة للمشروعات موضوع التمويل. [26]
- تخصيص نسبة كبيرة من القروض والتسهيلات الائتمانية لمقترض واحد والمبالغة في تقدير الضمانات التي قدمها للبنك.
- قصر منح الائتمان أو تقديم نسبة كبيرة من التسهيلات الائتمانية لمنطقة جغرافية محدودة.

5- سوء الإدارة والفساد في السلطات المخول لها منح الائتمان:

سوء الإدارة هو من أخطر الأسباب التي تؤدي إلى مشكلة الديون المتعثرة، ويعد الفساد في السلطات المخول لها منح الائتمان أحد الأسباب الرئيسية في انهيار البنوك لمساعدتهم في تقديم الائتمان لمن لا يحسن استخدامه (سواء في شكل تهريب أموال للخارج أو في شكل تمويل للمشروعات الخاسرة التي تلتهم هذا الائتمان)، من جهة، ومن جهة أخرى رفض منح الائتمان للشركات الجيدة لعدم وجود مصالح ذاتية لمنحها ومن ثم يستمر الوضع المالي والائتماني والإداري والتردي حتى ينهار البنك تماما مع أول أزمة لسيولة يواجهها أو حدوث اندفاعات مفاجئة للسحب لا يستطيع مواجهتها.

- وقد ساعدهم على ذلك العديد من العوامل منها:
  - عدم الاستعلام الجيد عن العاملين في أقسام الائتمان ومتابعة نشاطهم الخارجي والاستعلام عن مصادر ثرواتهم.
  - عدم توفر مناخ سليم وصحي لممارسة العمل بعيدا عن الضغوط والقلق الإداري.
  - عدم وجود مرجع عملي وعلمي متكامل يمثل دليلا واضحا ومفهوما ومعلنا ومتفقا عليه من جميع العاملين وبالتالي عدم وجود لغة مشتركة بين المستويات النقدية والوسطى والعليا.
  - عدم وجود أدوات ائتمانية تحليلية متفق عليها وقابلة للتطور والتحسين ومن ثم تمثل الدراسة الائتمانية عملية اجتهاد شخصي مما يدفع إلى التحيز وعدم الموضوعية.
  - اختيار أصحاب المؤهلات المتوسطة ليكونوا قيادات البنك التنفيذية يترأسون أصحاب المؤهلات العليا.
  - مواجهة أي اقتراح للتطوير بالاستهزاء والسخرية.
  - استخدامهم لسياسات القهر والظلم الإداري والتحطيم المعنوي العمدي للعناصر الشريفة وإبطاء حركة ترقيتها وممارسة كل ما من شانه أن يسبب لها متاعب صحية بدنية ونفسية وجعل أوضاعها قلقة.
  - قصر عمليات الترقية في البنوك على أعضاء شبكة المصالح وأعضاء التنظيمات غير الرسمية ومحترفي النفاق الإداري وإشباع الحاجات الغريزية.

المحور الثالث: طرق علاج القروض المتعثرة.

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعا لاختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو المقترض، ومن الأهمية بمكان التعرف على الأسباب التي أدت إلى اعتبار القرض متعثرا لأن معرفة ذلك سيساعد على اختيار الحلول المناسبة.

ويمكن الإشارة إلى جانبين كبيرين في علاج القروض المتعثرة وهما: التسوية في حال كونها ممكنة أو الدمج وتصفية النشاط والمتابعة القانونية في حال عدم إمكانيتها.

الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

أولا: تسوية القروض المتعثرة: [27]

إن المشروع الذي يتوافر على مقومات الاستمرار فإن البنك في هذه الحالة يسعى إلى قرض منتظم، وتتم حالات كثيرة منها:

أ- توقيف نشاط المقترضين بشكل جزئي وعدم توقيفه بالكامل.

ب- وجود إمكانية لاستمرار نشاط عميل إذا تمت التسوية.

ت- عدم قدرة المقترضين لسداد كامل قيمة القرض.

ث- استعداد المقترض لسداد جزء كبير من القرض إذا تمت عملي التسوية.

ج- تقديم عرض من قبل المقترض من شأنه تحسين موقف المديونية وزيادة ضمانات جديدة مناسبة.

وعلى هذا الأساس وفي إطار التسوية يتعين على البنك أن يتخذ من جانبه ما يلزم لمساندة المشاريع المتعثرة بالاعتماد على الأشكال الآتية:

1- الجدولة:

إن الأساس في القرار إعادة جدولة القرض تكون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته، كأوضاع اقتصادية وطنية أو عالمية أدت إلى توقفه عن الوفاء بالتزاماته كما نجد عنده إمكانية كبيرة لاستئناف نشاطه وتحقيق أرباح تكفل سداد القروض، ومن أهم قواعد جدولة الدين:

- مدى صدق المقترض وتجاربه السابقة مع البنك ونيته في الوفاء بالتزاماته،
- جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب ونشاط المقترض وتدفقاته المالية.
- على البنك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلا والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية للمقترض كتغير أسعار الصرف، أو تدخل الدولة (قوانين وتشريعات).

وأحيانا يصاحب إعادة جدولة القرض تخفيض لمعدل الفائدة المطبق على القرض.

2- رسملة القروض:

وهو يعني تحويل جزء من قروض البنك المستحقة على المؤسسة إلى مساهمة في رأسمالها، ويرى لبعض أن رسملة القروض ذات الايجابيات للأسباب الآتية:

- تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة،
- تخفيف أعباء القروض وفوائدها على المؤسسة المقترضة،
- توفير المصاريف القضائية على البنك.

في حين يرى البعض الآخر أن رسملة القرض تؤدي إلى تغير هيكل التمويل فقط في الوقت الذي تحتاج إليه أغلب المشاريع إلى تمويل إضافي وهو الأمر الذي لا تتيحه عمليات الرسملة.

3- تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة:

إذا وصل البنك من خلال الدراسة والتحليل إلى قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة والفوائد فإنه يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة، وعدم إتباع الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات وتعقيداتها أو بسبب ضعف إمكانية تحصيل المبالغ كاملة، وتتم التسوية الودية وفق الأشكال الآتية:

- إعفاء المقترض من مبلغ معين، مقابل قيامه بسداد المبلغ المتبقي من قيمة القرض دفعة واحدة.
- إعفاء المقترض من مبلغ معين، مقابل قيامه بسداد جزء من المبلغ المتبقي من القرض وتقسيط المتبقي.
- إعفاء المقترض من مبلغ معين وتقسيط المبلغ المتبقي لتسديده وفق جدول زمني محدد.

4- شراء بعض أصول العميل سدادا للقرض:

قد يجد البنك نفسه مضطرا – خاصة بالنسبة للمقترضين الذين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية- إلى شراء بعض أصول وموجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع الممول أو من أملاكه الأخرى.

5- المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية:

5-1 التوريق:[28] إن التوريق أو كما يصطلح عليها التسنيد يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة، مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات)، قابل للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقع للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين.

5-2 التسليف بضمان أوراق مالية: [29]يعتبر هذا النوع من الإقراض من أقوى أنواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال إمكانية حصول البنك على مستحقاته في أسرع وقت لسبب حيازته لهذه الأوراق المالية في خزائنه حيث يمكنه في حالة توقف الزبون على السداد من التصرف وتسييل هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية وتحصيل حقوقه.

كما يعتبر هذا الإقراض من أسرع عمليات الائتمان حيث يتم منح القرض بمجرد حيازة البنك لهذه الأوراق كضمان لغض النظر عن المركز المالي للزبون إضافة إلى عدم ضرورة الاستعلام عن الزبون أو مطالبته بتقديم الضمانات المناسبة.

ثانيا: الدمج وتصفية النشاط والمتابعة القانونية

1- دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى: [30]

يعتبر دمج المشروع المتعثر أحد البدائل لمعالجة الديون المتعثرة خاصة إذا ما كانت أسباب التعثر تعود إلى صغر حجم وحدة الأعمال أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج ومن ثم فإن اندماجه في مشروعات أخرى مماثلة يجعله يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة اقل ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة وحدة الأعمال على بيع منتجاتها بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية، وتتم عمليات الدمج بطرق عديدة من بينها:

- ابتلاع الوحدات والفروق والخطوط الإنتاجية.
- امتصاص العمليات و العملاء والأنشطة.
- الدمج التدريجي بين الكيانين.
- المزج الفوري وتشكيل كيان واحد.

كما تتم عملية الدمج مع مشروعات أخرى مكملة سواء كان هذا التكامل أماميا أو خلفيا، أي تكامل مع الموزعين أو الموردين ومن ثم زيادة كفاءة وحدة الأعمال في تسويق منتجاتها أو الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكن المشروع من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

2- تصفية نشاط العميل:

وهو أقصى البدائل وأشدها حساسية حيث يتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي حيث لا يرغب كل عميل في التعامل مع أي بنك لا يقف إلى جانب عمله في أزمة خاصة بعد أن يكون

الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها ووسائل الحد منها

البنك جنى الكثير من المكاسب والأرباح من تعامله السابق مع هذا العميل، ولا تلجأ البنوك إلى هذا البديل إلا كحل أخير وبعد استنفاذ كافة السبل وبعد التأكد من النواحي الآتية: [31]

2-1 أنه لا سبيل إلى معالجة الأزمة التي يمر بها العميل ويثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة ومرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأقسامها.

2-2 أن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة قد وصل مرحلة الانحدار في دورة حياته وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط والمنشأة لا تتوفر لديها القدرة في التحول إلى نشاط اقتصادي آخر.

هذا الأسلوب من العلاج يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات لعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي قد يؤدي إلى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة، ويحتاج هذا الأسلوب إلى ما يلي[32]:

أ- تجهيز المستندات العقارات سواء مستند شراء الأراضي ومستندات تكاليف المباني والمنشأة وتوضيح مواصفاتها وتواريخ إنشاءها ورخصها، وما إذا كانت مسجلة أو مرهونة لبنوك أخرى من عدمه.

ب- تجهيز تقييمين أو ثلاثة لمكاتب استشارية ومكاتب تثمين للقيام بتحديد قيمة كل بند من هذه البنود لأخذ متوسط هذه التقييمات، وأن تكون واقعية تتماشى مع ظروف السوق وذلك بالنسبة لكل من الأراضي والمباني والمعدات.

ت- تقييم شهرة المحل إذا ما وجدت وكان لها قيمة أو اسم تجاري مشهور.

ث- حصر منقولات الشركة من أثاث ومحتويات المخازن من منتجات تامة الصنع ومواد خام وتجهيز بيان بها وتحديد قيمتها حسب ظروف السوق.

ج- اللجوء إلى أسلوب بيع مناسب لهذه العناصر سواء عن طريق مكاتب الخبرة والتثمين والبيع أو عمل حملة إعلامية عن طريق البنك أو العميل حسب الاتفاق.

ح- تحديد موقف العميل مما عليه من ديون للموردين وماله من مستحقات لدى عملائه.

خ- بعد الانتهاء من ذلك يكون هناك اتفاق بين الطرفين على مبلغ التسوية حسب مقتضيات و نتائج التصفية، فإذا كان مبلغ التصفية لا يغطي صافي رصيد البنك المدين يقوم بإعدام الباقي مستخدما حساب المخصص الخاص بالعميل أو المخصص العام لإعدام الباقي.

3- المتابعة القانونية:

انتهينا في الخطوات السابقة (تقديم سياسات ترشيدية واستشارية للعميل، تعويم نشاط العميل، تصفية نشاط العميل) إلى اتفاق بين الطرفين، ولكن قد تتعثر المفاوضات بين الطرفين ويختلفان في الاتفاق وتتأزم الأمور ولذا وجب أخذ طريق القضاء لأنه أصبح حينها الطريق الوحيد الذي لا مفر منه. [33]

وللإجراءات القانونية عدة قنوات نذكر منها: [34]

- تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ما إذا استدعى الأمر ذلك.
- رفع قضية بالمحاكم المختصة مستخدما الشيكات وذلك كجانب جنائي للضغط على العميل بعامل السجن.
- رفع قضايا الإفلاس بالمستندات المناسبة من سندات إذنية وكمبيالات.
- الحجز القضائي على ممتلكات العميل واستصدار أمر أداء وذلك للعمل على التصريح للبنك ببيع ما تحت يده من ضمانات، وكذا التي ليست تحت يد البنك أو ما لدى المدين تحت يد الغير.
- نزع ملكية العقارات المرهونة للبنك رهنا عقاريا.

خاتمة

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن القروض المتعثرة تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني.وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يضل قائما في جميع نشاطات البنك وهو يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجها لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها .

ويعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي. كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاها حديثا تتبناه الكثير من المؤسسات في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الاعتماد على فلسفة التنويع سواء بتنويع المخاطر الائتمان أو بتنويع محفظة الاستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة.

على ضوء ما سبق يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات التالية:

- القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان؛
- إن أسباب تعثر الديون بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض، مع عدم التزام الضوابط المصرفية السليمة،وهذه الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو متعلق بالبنك، ومنها ما هو راجع إلى الظروف العامة؛
- تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل وعلى مستوى البنك، كما يعمل البنك على إيجاد حلول تأخذ في اعتبارها كل الإمكانيات المتاحة في تسوية المشكلة.

الهوامش والإحالات وفق الترتيب التسلسلي:

[1] الانترنيت، القروض المتعثرة، الموقع www.ahram.org.eg تاريخ التحميل 28/6/2016.

[2] خضيرة حسن، خضيرة بيرة الله، الديوان المتعثرة بين مطرقة البنوك وسندات الركود، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد التجارة الخارجية بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في التطورات المعاصرة، كلية التجارة جامعة حلوان، 4 ماي 2004.

[3] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الأولى، 1998.

[4] أحمد غنيم، الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001، الإسكندرية، 2001، ص 13.

[5] إدارة البحوث، البنك الأهلي المصري، العدد الأول، المجلد الحادي والخمسون، القاهرة، 1998، ص 16

[6] نجيب رحيل البرعصي، معالجة ظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية، رسالة دكتوراه، تخصص المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2005، ص 53.

[7]عبد الكريم محمد عبد الحميد، التعثر المصرفي في ج م ع ووسائل المعالجة، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998، ص 17.

[8] محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة(الظاهرة،الأسباب، العلاج)،ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

[9] وائل إبراهيم سليمان علي موسى، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر، تطويرها وتحليل اقتصادي لأثارها وبدائل تسويتها، رسالة ماجيستر،كلية التجارة، قسم اقتصاد، جامعة عين الشمس، 2004، ص 61.

[10] درشدي صالح، التعثر المصرفي الظاهرة والأسباب، مجلة البنوك، العدد 32 جانفي 2000، ص 19.

[11] محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[12] عبد محمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، العدد الثالث، السنة الثانية والعشرون 2002، ص 152.

[13] نفس المرجع السابق، ص 74.

[14] أشرف عبد المنعم إبراهيم، الديون المتعثرة، ندوة بعنوان دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة الحلوان، 24 مارس 1999، ص 12.

[15] المعهد المصرفي المصري، الديون المتعثرة وطرق معالجتها، البنك المركزي، 2006، ص 16.

[16] نفس المرجع السابق، ص ص 16 – 17.

[17] نفس المرجع السابق، ص ص 18 – 19.

[18] محسن احمد الخضيري، الديون المتعثرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-78.

[19] نفس المرجع السابق، ص 88.

[20] فرج الوزير، مخاطر الائتمان الذي تتولاه البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية البنك المركزي، ص 4.

[21] احمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار إستراتيجية شاملة للبنك، بدون ناشر، الطبعة الأولى، سنة 1998، ص 192.

[22] محسن احمد الخضيري، الديون المتعثرة، مرجع سبق ذكره، ص 71-78.

[23] نفس المرجع السابق، ص 193.

[24] حازم البلاوي، مقالة بعنوان (حتى لا تتحول أجهزة الرقابة الى مراكز قوى)، الأهرام الاقتصادي في 82/9/15، ص 24.

[25] سيد الهواري، نبيل شاكر، الإدارة المالية، مكتبة عين الشمس، سنة 1994، ص 62.

[26] عبد الله فكر محمد الوكيل، تقييم أداء البنوك التجاري المصرفية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 1997، ص 267.

[27] محسن أمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 325- 339.

[28] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 237 -238.

[29] محمد الموفق أحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، ص 150.

[30] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

[31] عبد الناصر محمد سيد درويش، اتجاهات التطور في إستراتيجية تدقيق لحسابات الخارجية مجلة الدراسات المالية ولتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويت، القارة، العدد الأول، مارس2006، ص 53.

[32] أمينة حلمي، تسوية الديون المتعثرة للشركات، أوراق العمل والبحوث والدورات التدريبية، 2003، ص 61.

[33] محمد يحي النادي، معالجة الديون المتعثرة،البنك المركزي، المعهد المصرفي، ماي 2002، ص 58.

[34] أحمد صلاح خيري، الديون المتعثرة، الجوانب القانونية التي يتعين الأخذ بها في حالة معالجة الديون المتعثرة، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي، 2005، ص 87.